

Distr.  
GENERAL

S/1998/596  
1 July 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس  
مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لبوركينا فاسو،  
وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب أفريقيا،  
وزمبابوي، وكوبا، وماليزيا لدى الأمم المتحدة

تشير هذه الرسالة إلى الاستعراض التاسع عشر المرتقب الذي سيجريه مجلس الأمن في مطلع تموز/يوليه للجزءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٢ و ٨٨٣ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. نتيجة للنزاع القائم بين الجماهيرية العربية الليبية من ناحية، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية من ناحية أخرى، بشأن الاختصاص القانوني في محاكمة الشخصين المتهمين في حادث الرحلة ١٠٣ لطائرة شركة بان آم فوق لوكربي.

لقد قوبل قيام مجلس الأمن بفرض جزاءات على أحد أطراف النزاع بمعارضة من المجتمع الدولي وأثار الشكوك حول مشروعية هذه الجزاءات، ثم تأكد في ضوء حكمي محكمة العدل الدولية الصادرين في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨ أن فرض هذه الجزاءات لا يقوم على سند قانوني، حيث أكد الحكمان اختصاص محكمة العدل الدولية في نظر النزاع، وأنه ينبغي للمحكمة أن تتمكن من الفصل في القضية. وأكد الحكمان أيضاً أن الجزاءات كان ينبغي ألا تُفرض ابتداءً لأن فرضها استهدف الالتفاف حول صدور أحكام من المحكمة بشأن النزاع، وأنه لا مبرر لاستمرارها.

وقد شددت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أثناء المناقشة العامة التي أجراها مجلس الأمن في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ على ما يلي:

١ - أنه لم يكن هناك ما يبرر فرض جزاءات على أحد أطراف النزاع من أجل الاستجابة لمطالب الطرفين الآخرين، ولذلك طلبت الأغلبية رفع الجزاءات ريثما تبت محكمة العدل الدولية في المسائل الموضوعية المتعلقة بالنزاع؛

٢ - أن الطريقة التي يحدد بها مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية كل ١٢٠ يوماً، محل للانتقاد حيث تجرى في تجاهل تام لكل المستجدات التي طرأت على النزاع منذ فرض هذه الجزاءات لأول مرة؛

٣ - أن رفع الجزاءات إجراء منطقي له مسوغاته، ومسألة تحتاج إلى نظر عاجل؛

٤ - أن استمرار هذه الحالة ، ولا سيما تجاهل محكمة العدل الدولية وإرادة أغلبية الدول الأعضاء، يضر بهيبة هذه المنظمة ومصادقية أجهزتها الرئيسية.

وقد رحب الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا بكونومبيا في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ بحكمي محكمة العدل الدولية. ودعا الوزراء ورؤساء الوفود إلى تعليق هذه الجزاءات على الفور إلى أن تفصل المحكمة في القضية. وأوصوا بأن يتخذ مؤتمر القمة الثاني عشر للحركة قرارا بعدم مواصلة الامتثال، على أساس المادة ٢٥ من الميثاق، لقرار فرض الجزاءات لأنها تنتهك المواد ٢٧ (٣)، و ٣٢، و ٣٣، و ٣٦، و ٩٤ من الميثاق.

وبصفتنا أعضاء لجنة الستة التي أنشأها مؤتمر كارتاخينا الوزاري، وباسم جميع أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز، ندعو مجلس الأمن إلى القيام على الفور بتعليق الجزاءات، وانتظار صدور الحكم الموضوعي من المحكمة بشأن النزاع. كما ندعو الدولتين طرفي النزاع ذواتي العضوية الدائمة في مجلس الأمن، أن تتحليا بقدرة تحقيق التوازن بين اعتبارات المصلحة الوطنية ومسؤولياتها الدولية، وألا تعيق مجلس الأمن عن اتخاذ القرار السليم الذي يعبر عن مصالح المجتمع الدولي ويعكس إرادة أغلبية الدول الأعضاء التي يفترض أن المجلس يعمل نيابة عنها.

إن القرارات التي اتخذتها مؤتمرات حركة بلدان عدم الانحياز بالنسبة لهذا الموضوع، تشكل في واقع الأمر دفاعا عن الأمم المتحدة وميثاقها. وهي في الوقت ذاته دفاع عن أحكام محكمة العدل الدولية وعن القانون الدولي. وتعتقد الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز أن الضرب صفحا عن أحكام محكمة العدل الدولية وتجاهل إرادة المجتمع الدولي يقود إلى أزمة دستورية تمس الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة - الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية ومجلس الأمن - وتؤدي من ثم إلى الإضرار بمصادقية الأمم المتحدة وصورتها.

وفي ضوء ذلك كله، يتوقع أغلبية الدول الأعضاء، وفي طليعتها حركة بلدان عدم الانحياز، أن يتخذ مجلس الأمن الإجراء الضروري من أجل تعزيز الأمم المتحدة ومصادقيتها، وأن يعمل وفقا لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حسبما يقضي بذلك الميثاق.

وانطلاقا من كل ما جاء أعلاه، ندعو مجلس الأمن إلى ما يلي:

١ - رفع الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية على الفور، بقبول أحد الخيارات المقدمة من منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛

أو

٢ - تعليق الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية ريثما تصدر محكمة العدل الدولية حكما في المسألة.

وسنكون غاية في الامتنان لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) مايكل كافندو  
السفير  
الممثل الدائم لبوركينا فاصو

(توقيع) ماتشيفينكا توبياس مابورانغا  
السفير  
الممثل الدائم لجمهورية زمبابوي

(توقيع) ألونكيو كيتيخيون  
السفير  
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

(توقيع) برونو رودريغيوز باريللا  
السفير  
الممثل الدائم لكوبا

(توقيع) خيفوسيزي ج. جيل  
السفير  
الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا

(توقيع) هاسمي أغام  
السفير  
الممثل الدائم لماليزيا

-----